

«رؤية وطنية» لإنهاء الانقسام الفلسطيني

نعيم إبراهيم

قدمت ٨ فصائل فلسطينية، في بداية النصف الثاني من شهر أيلول الماضي «رؤية وطنية» لتحقيق الوحدة وإنهاء الانقسام، استناداً لاتفاقيات المصالحة الوطنية السابقة في القاهرة وبيروت، وقاطعاً مع الجيود المصرية لتحقيق المصالحة.

الفصائل هي: حركة الجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، منظمة «الصاعقة»، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حزب الشعب، المبادرة الوطنية، وحزب «فدا».

وقبل محاولة سير غور بنود «الرؤية الجديدة» لا بد من تأكيد أن الشعب الفلسطيني يريد حواراً جاداً بين قواه وفصائله، وليس حواراً طرشان، بل حواراً عملياً وفعالاً على الطاولة وعلى الأرض، يخرج بنتائج ملزمة للجميع وطنياً وليس فنوياً أو حزبياً بعيداً عن الارتباطات التي تؤثر على المشروع الوطني الفلسطيني وهو الأمر الذي أكدته كثير من القوى والفصائل والقيادات والشخصيات الوطنية الفلسطينية.

الفصائل السابقة طرحت رؤيتها لتحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام وتضمنت:

أولاً: اعتبار اتفاقيات المصالحة الوطنية الموقعة من الفصائل أعوام ٢٠٠٥-٢٠١١-٢٠١٧ في القاهرة واللجنة التحضيرية في بيروت ٢٠١٧، مرجعاً لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.

ثانياً: عقد اجتماع لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية «الأمناء العامين» خلال شهر تشرين الأول في القاهرة بحضور الرئيس محمود عباس، وتكون مهام هذا الاجتماع الاتفاق على رؤية وبرنامج وإستراتيجية وطنية ضالتيه مشتركة، والاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية المؤسسات الفلسطينية وكسر الحصار عن قطاع غزة وتعزيز مقومات الصمود لشعبنا في الضفة لمواجهة الاستيطان والتفويض، وتسهيل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية تحت إشراف لجنة الانتخابات المركزية. ثالثاً: تغيير المرحلة من تشرين الأول ٢٠١٩ وحتى تموز ٢٠٢٠ مرحلة انتقالية لتحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، بتخليها تهيئة المناخات الإيجابية على الأرض بما فيها وقف التصريحات الإعلامية التوتيرية من جميع الأطراف، والعودة عن كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية ومست حياة المواطنين، ووقف كل أشكال الاعتقال السياسي للمناضلين كافة.

رابعاً: الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية: عقد اجتماع لجنة تفعيل وتطوير المنظمة «الأمناء العامين» خلال شهر تشرين الأول على أن تضع على جدول أعمالها تنفيذ الأمور التالية: - الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية بما لا يتجاوز نهاية عام ٢٠١٩، وآليات تسلمها مهامها والفترة الزمنية.

٢- توحيد القوانين الانتخابية للمؤسسات الوطنية الفلسطينية. ٣- استئناف اجتماعات اللجنة التحضيرية للبدء بالتحضير لإجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني وفق قانون التمثيل النسبي الكامل فور انتهاء اجتماع لجنة تفعيل المنظمة، والتوافق في المناطق التي يتعذر إجراء الانتخابات فيها. ٤- إجراء الانتخابات الشاملة «التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني» في منتصف ٢٠٢٠.

كما هو واضح فإن «الرؤية الجديدة» منضمة جدولاً زمنياً للبدء في إنجاز الاتفاق، وذلك تقاطعاً مع جهود الإخوة في مصر، الذين أكدوا أنهم سيستأنفون جهود المصالحة خلال الأسابيع المقبلة حسب مصادر فلسطينية.

المأمول فلسطينياً هو أن تُشكّل «الرؤية الوطنية» الصادرة عن الفصائل المذكورة التي يتم نقاشها في الأوساط الفلسطينية ضمن حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وحركة حماس، وغيرها، وكذلك لدى الحكومة المصرية وربما أطراف عربية وإقليمية أخرى، تقطعاً لارتكاز تسامح في وضع حد للانقسام.

المطلوب تحقيق «أوسع حالة التفاهد شعبي وفصائي ومؤسسي» مع هذه الرؤية، كخطوة مهمة على طريق إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام إلى الأبد، فالوحدة الوطنية الفلسطينية «ضرورية من أجل إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وصوغ الإستراتيجية الوطنية لمواجهة الاحتلال الصهيوني، والمخططات التصوفية التي تستهدف القضية الوطنية الفلسطينية».

لن تعود إلى سنوات التشتيت والانقسام السياسي المستمرين في الساحة الفلسطينية منذ العام ١٩٦٥ من القرن الماضي الذين تكرسا وتحذرا منذ عام ٢٠٠٧ بعد ظهور «الإسلام السياسي» في الساحة الفلسطينية ولم يفلح العديد من الوساطات والاتفاقيات في إنهائها، بل على العكس من ذلك تماماً حيث ترفت دماء فلسطينية بأيدٍ ووسائل فلسطينية في عدد من أماكن وجود الفلسطينيين داخل وخارج فلسطين المحتلة، وانتهت المتبادلة كانت حاضرة دائماً.

السؤال الآن: هل يمكن تبني هذه الرؤية الوطنية كإبوة ومدخل لمواجهة المؤامرات و«صفقة القرن» ومعالجة القضايا الوطنية؟ هذا يتطلب جهوداً صادقة وتحميداً ومواعيد محددة حتى لا يذهب ما يتم الاتفاق حوله إلى الأراج كسباقاته، وإلى أن يحين موعد تنفيذ ما سلف، هذه دعوة لتنشيط الذاكرة - الإعلان عن الدولة الفلسطينية وشكل الحكم فيها وكل ما يتصل بذلك، متروك لما بعد تحرير فلسطين كل فلسطين.

لجنة الانتخابات المركزية إلى غزة الأسبوع المقبل الاحتلال يشرع فصل شمال الضفة عن وسطها بالاستيطان



الاحتلال الإسرائيلي يواصل بناء المستوطنات في الضفة الغربية (رويترز - أرشيف)

«إسرائيل» حاضرة في مؤتمر أممي بالبحرين

حضرت «مسؤولة إسرائيلية بارزة» مؤتمراً للأمن البحري في البحرين أمس في خطوة جديدة على تعميق التطبيع بين دول الخليج والاحتلال الإسرائيلي وهذه المرة تحت الزريعة الواهية التي اعتاد حكام الخليج تسويقها أمام شعوبهم والرأي العام العالمي وهي «التهدد الإيراني».

وتتبنى ورشة العمل البحرية في المنامة عن مؤتمر الشرق الأوسط الذي عقد في وارسو في شباط الماضي ووصفه رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حينها بأنه «نقطة تحول تاريخية، باتجاه تحالف ضد طهران. وتحاول الولايات المتحدة تشكيل تحالف بحري عالمي لتأمين قنوات التجارة الهامة في أعقاب هجمات على ناقلات في مياه الخليج في أيار وحزيران».

وقال وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة في افتتاح مجموعة عمل وارسو حول أمن الملاحة البحرية والجوية: إن أمن الطيران والأمن البحري يتصدران جدول أعمال السياسة في المنطقة. والاحتلال دانا بغيثيستي، اجتماع المنامة في زيارة ليست الأولى لمسؤول إسرائيلي إلى البحرين.

رويترز

للاحتلال واعتداءات على المراكبين والمصلين هو أعلى درجات الإرهاب والدعوان على كل فلسطيني ومسلم في العالم. هذا وأصبحت سيدة فلسطينية جراء اعتداء قوات الاحتلال الإسرائيلي على المراكبين عند باب السلسلة أحد ابواب المسجد الأقصى المبارك. وذكرت وكالة «معا» أن قوات الاحتلال خلال اقتحام عشرات المستوطنين للمسجد الأقصى من باب المغاربة اعتدت على المراكبات عند باب السلسلة بالضرب ما أدى إلى إصابة سيدة برضوض في رأسها كما اعتقلت خمسة فلسطينيين بينهم فتاة وسيدة. من جانبها ذكرت وكالة «وفا» أن ١٢٢ مستوطناً اقتحموا الأقصى من جهة باب المغاربة ونفذوا جولات استفزازية في بلاحاته بجراسة مشددة من قوات الاحتلال.

وقال نائب رئيس حركة فتح محمود العالول في تصريحات صحفية: إن الانتخابات باتت حتمية وأن موعد إجرائها سيحدد بمرسوم رئاسي، على حين تواصل لجنة الاتصال التي شكلتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اتصالاتها مع القوى والفصائل الفلسطينية، بهدف إقناعها بالمشاركة في الانتخابات التشريعية التي لم يحدد موعد لها حتى الآن. إلى ذلك اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أربعة فلسطينيين في مناطق متفرقة بالضفة الغربية. وهذا ودعت حركة فتح الفلسطينيين إلى الرباط في المسجد الأقصى والوقوف صفاً واحداً في مواجهة مخططات كيان الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه الرامية إلى تهويد الحرم القدسي الشريف. وأكد المتحدث باسم الحركة أسامة القواسمي في تصريح لوكالة «وفا» أن ما يجري في المسجد الأقصى من اقتحامات

شمال الضفة المحتلة والذي يهدف لفصل شمال الضفة عن وسطها. واعتبرت وزارة الخارجية والمغتربين، إقدام قوات الاحتلال على طرد المزارعين قاطفي الزيتون من أراضيهم في بلدة قريوت في نابلس ومنعهم من استكمال قطف ثمار الزيتون، تصعيداً خطيراً، وجزءاً من مخطط استعماري عنصري يستهدف منطقة جنوب غرب نابلس بكاملها، لتأسيس تجمع استيطاني كبير يفضل شمال الضفة عن وسطها. ولفتت الخارجية إلى أن ما تقوم به سلطات الاحتلال هو ضم فعلي للضفة وتحويل للقضية الفلسطينية من قضية سياسية إلى مشكلة سكان يحتاجون إلى برامج إغاثية ومشاريع اقتصادية معيشية. على صعيد آخر أعلنت لجنة الانتخابات المركزية، أنها ستوجه الأسبوع المقبل لقطاع غزة، لإجراء ترتيبات بخصوص الانتخابات.

فلسطين المحتلة محمد أبو شباب - وكالات

كشف مسؤول ملف الاستيطان في شمال الضفة المحتلة غسان دغلس عن شروع الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ مخطط استيطاني ضخم يهدف إلى فصل شمال الضفة المحتلة عن وسطها، وطرد الفلسطينيين من أراضيهم بالقوة والسلاح للمستوطنين بمهاجمة القرى والبلدات الفلسطينية.

وقال دغلس لـ«الوطن»: إن «الاحتلال يشرع بالفعل في تنفيذ المخطط الاستيطاني الذي يهدف للاستيلاء على أراضي خمس قرى بنابلس، ومنها قرية قريوت، التي بنوي الاحتلال الاستيلاء على أراضيها لمصلحة الاستيطان، وتوسيع الاستيطان في تلك القرى، من خلال شق طرق التفتافية وقطع التواصل الجغرافي بين القرى والبلدات الفلسطينية في نابلس».

ولفت دغلس أن الاحتلال يعكف على ربط المستوطنات مع بعضها في جنوب نابلس والاستيلاء على أراضي الفلسطينيين الواقعة ما بين تلك المستوطنات، وكل ذلك يهدف ضمها لما يسمى «السيدة الإسرائيلية».

وكانت هيئة مقاومة الاستيطان والحدار حذرت في تقرير لها من ضم أراضي الفلسطينيين في نابلس لما يسمى «السيدة الإسرائيلية»، وذلك الاستمرار في منع عمليات البناء للفلسطينيين وهدم المئات من المنازل خلال الأعوام الماضية بهدف تفرغ الأرض الفلسطينية لإقامة مشاريع استيطانية عليها.

من جانبها حذرت الحكومة الفلسطينية من خطورة المخطط الاستيطاني الذي شرع الاحتلال بتنفيذه جنوب مدينة نابلس

أعلنت أن الهجوم على الناقلة الإيرانية عمل عدائي تم بدعم حكومي

طهران: لم نقرر طبيعة الخطوة الرابعة لخفض

الالتزامات النووية.. وأميركا تواجه ضغوطاً من حلفائها

رسالة إلى الولايات المتحدة بأن الشعب الإيراني لن يستسلم أمام الضغوط القسوى».

وفي سياق آخر قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس موسوي: إن التحقيقات مستمرة في الهجوم على ناقلة ساييتي الإيرانية، مؤكداً أن الهجوم على الناقلة الإيرانية عمل عدائي تم بدعم حكومي.

وأضاف موسوي، في تصريح أدلى به للصحفيين أمس: إن تحقيقات شاملة تتجز حول هذا العمل العدائي الذي تم بدعم حكومي، مؤكداً على التصدي للمسيبين، وأكد أن طهران قدمت تقريراً للأمم المتحدة ومجلس الأمن حول هذا الموضوع.

ويشار إلى أن ناقلة النفط الإيرانية «ساييتي» تعرضت لهجوم أثناء إبحارها في البحر الأحمر على مسافة ٦٠ ميلاً من ميناء جدة السعودي قبل نحو أسبوعين.

وفي سياق آخر نوه المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بمشاركة الرئيس الإيراني حسن روحاني ووزير الخارجية ظريف في قمة عدم الانحياز التي ستبدأ أعمالها في باكو بدءاً من غد الأربعاء لغاية السبت المقبل. ورجح أن يقوم مبعوث عن الحكومة الصينية بزيارة إلى طهران اليوم الثلاثاء.

هارس - أرتا - روسيا اليوم - وكالات

ونقلت قناة «المسيرة» عن ظريف أمس قوله إن: «إيران ترحب بأي مبادرة لخفض التوتر في المنطقة، ومستعدون للتعاون مع أي خطوة لإنهاء الحرب في اليمن».

بدوره أكد المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي رباعي، أن أميركا تواجه ضغوطاً من حلفائها والمجتمع الدولي، مشيراً إلى أن حملة الضغوط القسوى ضد الشعب الإيراني قد باءت بالفشل.

وقال رباعي في مؤتمر صحفي أمس: «في موضوع السياسة الخارجية، خلص رئيس الجمهورية إلى أن أميركا قد اقتربت من العقلانية اللازمة لديبلوماسية بناءة أكثر من أي وقت مضى، لأنها أدركت أن عصر إجراءات الحظر قد ولى، وأن ضغوطها القسوى ضد الشعب الإيراني قد باءت بالفشل».

وأضاف قائلاً: «من ناحية أخرى، تعرضت أميركا لضغوط شديدة من حلفائها والمجتمع الدولي، وقد أدى ذلك إلى أنه لا مفر لديها من التفاوض بما يتماشى مع تحرك الدبلوماسية الإيرانية».

من جانب آخر أعرب المتحدث باسم الحكومة الإيرانية عن خالص شكره للحكومة والشعب العراقي الصديق لاستضافة الزوار الإيرانيين في مسيرة الأربعاء، وقال: إن هذه المسيرة حملت

الأوضاع الدولية والإقليمية ومنها القضية السورية. وفي كلمته خلال مؤتمر «نهج التفرد والقوانين الدولية»، اعتبر ظريف نهج التفرد بأنه لا يتناسب مع القوانين الدولية وأشار إلى خروج أميركا من الاتفاق النووي واتفاقيات دولية أخرى وقال: إنه لا أحد يمكنه الثقة بتوقيع أميركا بعد اليوم.

وأضاف: إن بعض الدول أخذت تستخدم عملات أجنبية غير الدولار بما يدل على أن أميركا تضر نفسها من خلال نهجها المتفرد.

واعتبر أن أميركا دمدمت على الحظر، وأضاف: إن الحظر في الواقع لا تستخدم لإلزام الدول الأخرى على الالتزام بالقوانين والقرارات إلا أن أميركا تستخدمها من أجل عدم تنفيذ القوانين.

وأكد أنه علينا الحذر كي لا تتمكن أميركا مرة أخرى من تنفيذ نهجها المتفرد تحت غطاء التعددية، وأضاف: «بالأسف أن البعض مازال يتصور أن الغربيين والأميركيين هم وراء كل حدث يقع في العالم على حين أن الحقيقة ليست كذلك إذ إننا الآن في عالم ما بعد الغرب أي إن العالم كله مشترك في الواقع».

ومن جهة ثانية قال ظريف: إنه مستعد لزيارة المملكة العربية السعودية لحل الخلافات معها في حال كانت الظروف مهيأة لذلك.

أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن إيران لم تقرر بعد طبيعة الخطوة الرابعة لخفض الالتزامات النووية والتي ستتخذها في حال مواصلة الأطراف الأوروبية عدم تنفيذ التزاماتها في إطار الاتفاق النووي.

كما أكد أن تعدد الأقطاب في العالم أمر ضروري مشيراً إلى أنه لا يمكن للغرب التفرد في القرارات للتغيير العالمي، لافتاً إلى أنه لا يعد العالم هو الغرب فقط في الظروف الحالية وأن نهج التفرد لا يتناسب مع القوانين الدولية.

وفي تصريح أدلى به للصحفيين أمس الإثنين على هامش مؤتمر «نهج التفرد والقوانين الدولية»، المنعقد بطهران قال ظريف: إننا لم نتخذ لغاية الآن القرار النهائي حول طبيعة الخطوة الرابعة لخفض الالتزامات النووية وستعلن الحكومة عن القرار النهائي حين اتخاذه في المجلس الأعلى للأمن القومي ومجلس الإشراف النووي، موضحاً: «ستتخذ الخطوة الرابعة إن لم يتمكن الأوروبيون من تنفيذ التزاماتهم في الموعد المحدد».

وفي جانب آخر من تصريحاته أشار إلى انعقاد مؤتمر حركة عدم الانحياز في جمهورية أذربيجان خلال الأيام القادمة، معتبراً المؤتمر فرصة للتشاور حول

الولايات المتحدة تأمل أن تخفف الصين القيود على الدبلوماسيين



سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في بكين (عن الإنترنت)

تأمل الولايات المتحدة أن تقوم بكين بتخفيف القيود على اللقاءات بين الدبلوماسيين الأميركيين والمسؤولين المحليين بعد أن فرضت واشنطن تدابير رداً على خطوة الصين، وفق ما أعلن السفير الأميركي أمس الإثنين.

وأثارت واشنطن غضب بكين الأسبوع الماضي بعد أن أعلنت أنه يتعين الآن على الدبلوماسيين الصينيين إبلاغ وزارة الخارجية قبل عقد أي لقاء مع المسؤولين الأميركيين.

وفي الصين، يتعين على الدبلوماسيين الأميركيين الحصول على تصريحات من مختلف مستويات الحكومة للاجتماع بمسؤولين محليين أو أكاديميين، وغالباً ما تواجه هذه الطلبات بالرفض. وقال السفير الأميركي تيري برانستاد في لقاء مع مجموعة من الصحفيين الأجانب: «حتى إن حصلنا على إذن، يمكن أن يتم إلغاؤه أحياناً في اللحظة الأخيرة»، وأضاف: «نأمل أن تكون النتيجة (لإجراءات الرد) تحقيق وصول أفضل للدبلوماسيين الأميركيين هنا».

أ ف ب



PROCUREMENT NOTICE

(UNDP-SYR- ITB-134-1٩)

Invitation to Bid

Empowered lives. Resilient nations.

Provision of Professional Tools & Equipment for the Establishment Project to Support the Affected Professions in Six LOTs in Hama City - Syria

UNDP invites qualified and eligible Firms to submit Bids for the above Invitation to Bid

Bids shall be submitted by **3rd November 2019, ١٤:00 PM Damascus time.**

For more information, interested firms may download freely the solicitation document from the UNDP Web Site at the following address:

www.sy.undp.org/content/syria/en/home/operations/procurement.html

procurement-notices.undp.org/

www.facebook.com/UNDP.Syria



إعلان استرجاع عروض أسعار

(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

SYR-ITB-134-1٩

دعوة لتقديم عروض

تقديم أدوات ومعدات مهنية من أجل تأسيس مشاريع لدعم المهن المتضررة في ست مجموعات - في مدينة حماة سورية

يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركات المؤهلة لتقديم عروض للدعوة المذكورة أعلاه

آخر يوم لتقديم العروض ٣ تشرين الثاني ٢٠١٩، ٠٢:٠٠ بعد الظهر بتوقيت دمشق

لمزيد من المعلومات، يمكن للشركات المهتمة تحميل طلبات استرجاع العروض من موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على العنوان التالي:

www.sy.undp.org/content/syria/en/home/operations/procurement.html

procurement-notices.undp.org/

www.facebook.com/UNDP.Syria